

على الخلاف

تأليف الحكومة.. الآن

أراد الرئيس سعد الحريري استعراض قوته، فإذا بها لا تصيب إلا فريقه السياسي والأمني والقضائي. استخدم قوته الضاربة، فرع المعلومات، وتحديدًا، قوة الفرع الضاربة، لتنفيذ مآرب سياسية بالغة الضيق، فارتد الأمر ندياً في وجه تيار المستقبل وحلفائه. كان يمكن لما «ارتكبه» الوزير السابق ونّام وهاب أن ينتهي بمثوله أمام النيابة العامة التمييزية اليوم، ليخرج بعدها رئيس حزب التوحيد العربي مدلياً باعتذار، نافياً أن تكون الإهاتات التي فقّوه بها قبل أيام موجهة إلى الرئيس رفيق الحريري أو لابنه الرئيس سعد الحريري. كان وهاب سيبدو متراجعاً خشية الملاحقة القضائية. لكن الرئيس المكلف بتأليف الحكومة قرر تفويت هذه الفرصة. قرأ الوقائع السياسية في لبنان والإقليم خلفاً لأي منطق. لم ينتهه إلى أن رفع الغطاء عن رفعت عيد وشاكر برجواوي قبل سنوات أتى في ظروف مختلفة، وأن الوزير السابق ميشال سماحة ضُبطت في حوزته متفجرات لا تسمح لأحد بالدفاع عنه. أما ونّام وهاب، فارتكب، في حال صحّ ما نسب إليه،

اقتراح توسيع الحكومة إلى 32 وزيراً الذي طرحه باسيل «لم يلقَ رضاً من أحد»

«جريمة قول» لا أكثر، وأن موازين القوى الداخلية والإقليمية لا تسمح لأحد بالتعسف في استخدام القوة الرسمية، وأن تعزيز موقفه في مفاوضات تأليف الحكومة لا يمكن أن يمر عبر استضعاف أي حليف لحزب الله. ربما نسي الحريري أن من أضعفه هو أداؤه وأسلوب تعامله الإقليمي، محمد بن سلمان، معه، وأن ما حمّاه هو التوازن الداخلي الذي يميل لمصلحة خصومه. ورغم مأساة استشهاد محمد بو دياب، فإن ما جرى في الجاهلية يمكن أن يعيد بعض أصحاب الرؤوس الحامية إلى رشدهم، وبالفعل، كانت مصادر رفيعة المستوى في تيار المستقبل تستعيد أمس أن يتربّط على إشكال الجاهلية أي تداعيات سياسية أو أمنية، يُمكن أن تحرق الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار العام. لكن، يبدو تيار «المستقبل» في موقع المتكابر. هو يرفض الاعتراف بالضرر الذي

أصابه، سياسياً وشعبياً، وحتى أمنياً. فبإزاي المصادر المستقبلية، إن «ما حصل لا يضرب صورة فرع المعلومات، فهو جهاز مشهود له في العمل الأمني». وقالت المصادر إن «القوة توجهت السى المنطقة بقرار من المدعي العام التمييزي وغادرتها بقرار منه». رافضة أن

«يستغل أي طرف الإشكال التقني حول احقية فرع المعلومات في تنفيذ هذه المهمة وتحويله إلى خلاف في مسألة شرعيته»، مؤكدة أن «من حقّ شعلة المعلومات القيام بأمر التبليغ والإحضر بصفتها ضابطة عدلية». لكن ما فات المستقبلين أن الأمر ليس تقنياً، بل سياسي من جهة، وقضية

«صورة وهيبة» من جهة أخرى. في هذا الوقت، لا يجد «المستقبل» ضيقاً في ساء الفسّاع ببعض هذه المخابرات الأخرى ومجموعة التحريض الذهبي لتغطية الخطا الذي ارتُكب في الجاهلية. وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق الذي أكّد أن «وقاة الفقيه محمد بو دياب تخضع لتحقيق قضائي



نسي الحريري ان ما حمّاه هو التوازن الداخلي الذي يميل لمصلحة خصومه (مبلم الموسوي)

بو دياب في خاصرته ومن ثم وفاته في المستشفى». وإعجاباً منه، ربما، بلقب «ضمير السنة» الذي أطلقه عليه بعض أنصاره قبل أسابيع، تولّى المشنوق العزف على الوتر المذهبي، من خلال القول إن «حفظ الكرامات ليس حقاً حصرياً لأحد، لا فرداً ولا طائفة. الشهيد رفيق الحريري هو ضميرنا وتاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا، ومن يتعرض له يتعرض لكرامة كل أهل السنة وكل الشرفاء اللبنانيين. وليطمن الجميع، لن يتراجع الرئيس الحريري عن صلاته الدستورية في تشكيل الحكومة، ولن يعتذر عن مهامه ولو وصلت الضغوط إلى قمم الجبال». وحتم المشنوق بالقول «لن نتجر إلى الفتنة مهما فعلوا ومهما قالوا، لكننا رفيق الحريري في اعتداله وحكمته وتوازئه. وما يجري في لبنان منذ أشهر ليس مساراً لتشكيل حكومة وحدة وطنية، بل هو قرار بالتعطيل الفعلي مرات بالسياسة وأكثر بالتهديد والوعيد وسياسة الأصبع المرفوع، وأخيراً بالتغطية الكاملة للخروج عن القانون والدولة. لكن الدولة لن تستسلم».

أحداث الجاهلية أثّرت على الاتصالات السياسية ومبادرة وزير الخارجية جبران باسيل لحل «العقدة السنية»، إذ توقفت الاتصالات تماماً في اليومين الماضيين بعدما كانت قد سجّلت «تقدماً كبيراً». مصادر مطلعة على الاتصالات أمّلت الا «تؤخّذ أحداث الجاهلية أربعة لمزيد من التأخير في تأليف الحكومة»، مشيرة إلى أن أحداث الأسبوع الماضي «يجب أن تشكل دافعاً لتسريع التأليف وسحب قبيل التوتّر من الشارع».

مصادر التيار الوطني الحر أوضحت لـ«الإخبار» أن اقتراح توسيع الحكومة إلى 32 وزيراً الذي طرحه باسيل «لم يلقَ رضاً من أحد، والجميع طلب مزيداً من الوقت لدرسه»، مشيرة إلى أن هناك «اقتراحات أخرى ومجموعة من الأفكار لا يمكن إلا أن تقود إلى حل لن يخرج أحد معه خاسراً، لأن الأفكار المظروحة تتحقق ومعايير التمثيل المعتمدة». ولغت في أن باسيل كان يعمل قبل الأحداث الأخيرة على الدفع لعقد لقاء بين رئيس الحكومة المكلف ونواب اللقاء التشاوري، «وكانت الأجزاء الجابية» في هذا السياق. خلاصة ما تقدّم أن ما جرى في اليومين الماضيين يؤكد أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى التواضع، وتأليف حكومة... الآن:

(الإخبار)

عندما لا يستطيع المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود استجواب المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان حول توقيعه على ارتكاب مخالفات فظيعة لقوانين البناء أثناء الانتخابات التيابية... وعندما لا يتمكن القاضي حمود، ومع اللواء عثمان، من توقيف الضابط و. م الذي تشبّه قيادته بتورّطه في أعمال مخالفة للقانون، لأنه تحت حماية «مرجعيتة الطائفية»، وليد جنبلاط... يصح من غير المنطقي محاولة إقناع أحد بأن هذه الجهات تقوم بواجبها عندما تقود عملية عسكرية كبيرة لتوقيف سياسي بارز بشبهة «شتم الذات الحزبية».

الأمر، ببساطة، لا علاقة له بهيبة الدولة المنتهكة من قبل القائمين عليها ليل نهار، ولا بمحاسبة سياسي لأن «لسانه طويل!» بعض الهوى، ومراجعة تطورات الأسبوع الماضي يُظهِران أننا أمام لعبة القراءات الخاطلة من جديد، وأنا أمام واحدة جديدة من مغامرات وليد جنبلاط المتكررة. صار الرجل يهوى خطايا 5 أيار. وفي كل مرة، يجد حيلته في الحكومة ورئيسها، وهو أسلوب لن يتوقف عن تكراره، طالما أنه يتصرف كبقية الزعماء الطائفيين، بأنه فوق المساءلة والتحرر.

في لعبة الخفّة التي تخص الحريري وفريقه الأمني والسياسي، بدا أن حاجة هؤلاء، إلى «إنجاز» ما أشبه بمن عاد غاضباً من إهانات رب عمله، فقرر «فش خلفة» بأولاده، فلا هو ارتاح لأنه عائد إلى العمل

حصه معارضو المختارة على 42 في المئة من اصوات الطائفة... وبدل الإقرار بالنتيجة قرر «الزعيم» تقليد «الدب الداشر» في معاقبة خصومه

نفسه في اليوم التالي، ولا أولاده شعروا بهيبة يعرفون أنها بدل من ضائع. أما الحصيلة، فهي بهيلة تجرف في طريقها رصيداً من الهدوء والحكمة. وضحيتهما الإضافية، هذه المرة، شعبة المعلومات في قوى الأمن، التي بدت، أول من أمس، أشبه بميليشيا تعمل وفق أجندة سياسية وحزبية، وطريقة عملها تخيف الناس. ويقوم عناصرها بعملية أشبه بغزوة مشبوهة، فيبادر الأهالي إلى رفع الصوت ثم مقاومتها. مرة جديدة، ستكون لهذا الخطأ الكبير جداً انعكاساته السلبية على أفضل وحدات قوى الأمن الداخلي، يكفي أن قائد القوة، العقيد خالد عليوان، هاله عند وصوله إلى الجاهلية مشهد الشباب المستعدين لغاوماتهم بالرصاص، فكانت الخلاصة عنده أنه أت للمشاركة في مجزرة يخسر فيها بشراً وقوة أكثر ما يحقق هدفاً سياسياً أو أمنياً أو قضائياً. يكفي أن يشكر الحريري وعثمان وضباط قوى الأمن الداخلي من تصرف بحكمة، ومنع مذبحه كانت سنجر البلاد إلى ما هو أكبر بكثير من 7 آذار، وعندما لن تنفع العيادة الجنبلاطية في تغذية المراء.

لكن اللعبة الأكثر خطورة هي تلك التي فكّر فيها جنبلاط، الرجل الحائر في أموره منذ وقت طويل، بدل أن يرتاح قليلاً، ويعيد النظر في أموره وأحوال بيته وأهله، ويتفكر في مآلاته السياسية، قرر أن يسكن داخل توترة الكبر، وأن يواصل ارتكاب الأخطاء، تلت الأخطاء، فلا هو وجد حلاً يعالج فيه أزمة عجز تجله تيمور (وعدم رغبتِه) في إدارة البيت السياسي، ولا هو استفاد من نظرات الأمور في سوريا لإعادة وصل ما انقطع مع المجموعات الرزية اللبنانية والسورية التي حرّض ونواب اللقاء التشاوري، «وكانت الأجزاء الجابية» في هذا السياق. خلاصة ما تقدّم أن ما جرى في اليومين الماضيين يؤكد أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى التواضع، وتأليف حكومة... الآن:

بمعركة تحصيل المقاعد الوزارية الدرزية الثلاثة.

أن لجنبلاط أن يقرّ بالهزيمة؟

ابراهيم الامين

النتيـت 3 كانون الأول 2018 العدد 3629 الإخبار — سياسة

في الانتخابات الأخيرة، سجلت لوائح الشطب وجود 210496 ناخباً من الطائفة الدرزية، واقترع منهم 106096 فقط. وأظهرت عمليات الفرز أن 103376 مقترعاً أعطوا صوتهم التفضيلي لمرشحين بعينهم، اكتفى 2720 منهم بالتصويت خارج الصوت التفضيلي، ونهيت أصواتهم إما إلى لوائح أو صنفت في خانة اللغاء. أما في نتائج التصويت السياسي، فقد حصل المرشحون الدرزيون على لوائح الحزب التقدمي الاشتراكي، في كل لبنان، على 61294 صوتاً (2) وعاليه (1) والبقاع الغربي (1) والمّت الجنوبي (1) وبيروت (1)، بينما حصل المرشحون على اللوائح المنافسة لجنبلاط على 42580 صوتاً تفضيلاً حصداً بموجب قانون الانتخاب على مقعدين فقط. ربما لم يقرأ كثيرون نتائج التصويت، أو هم تذكروا أن إدارة مختلفة للعملية الانتخابية في الشوف، مثلاً، كانت ستتيح فوز المرشح ونّام وهاب على شيخ المرشحة، الجنبلاطين مروان حمادة. لكن جنبلاط، قرأ، كما بقية العارفين في أمور البلاد، أن خصوم جنبلاط، الذين كانوا مبعثرين لأسباب مختلفة، حصلوا على 41.2 في المئة من الأصوات التفضيلية مقابل 59.8 في المئة لجماعة جنبلاط. وهذا يعني، ببساطة شديدة، أن زمن سيطرة جنبلاط على الغالبية الساحقة من الصوت الدرزي انتهى إلى غير رجعة، وأن تصويماً لقانون الانتخاب سيمنحه 5 مقاعد نيابية مقابل ثلاثة لخصومه.

لم يكف جنبلاط برفض نتيجة الانتخابات تماماً كما يفعل الرئيس سعد الحريري، بل رفض فكرة التعامل مع الأمر الواقع الجيد. وعندما خاض معركة الحصول على المقاعد الوزارية الثلاثة، كان يهدف إلى محو نتائج الانتخابات، وهو يراهن، كما في كل مرة، على أن خدمات الحكومة وبعض المعارك الطائفية والعصبيات المذهبية ستعيد إليه ما خسره في الانتخابات، وهو عندما يفعل ذلك، يكون مصراً على تجاهل الأسباب العميقة وراء خسارته، وهي أسباب لا تتعلق فقط بتوضعه السياسي الخاطئ محلياً وخارجياً، بل بكون قيادته لهذه الفئة من اللبنانيين، والنطق باسمها، خلال العقود الثلاثة الماضية التالية لتوقف الحرب. لم تات لأهل عشيرته بما يجعلهم في مصاف بقية اللبنانيين، وهو، هنا، صار يشعر بأن كل صوت اعتراضي في قلب دائرته الجغرافية أو الطائفية إنما يشكل تهديفاً وجدياً له. ولذلك، ظل يفكر بتوتّر أوصله إلى فكرته الجهنمية، بدفع الحريري وتحريضه على حماقة الجاهلية التي انتهت بنصف جريمة. لكنها نُبّهت من هم في سبات إلى أن جنبلاط قرّر أن يتخذ من محمد بن سلمان نموذجاً يحتذى به في التعامل مع خصومه ومعارضيه... صحيح أن طريقة ونّام وهاب في التعليق على القضايا العامة تجنّب الاعتراضات كما تجذب المؤيدين، وصحيح أنه «يشطح» بعيداً في توصيف خصومه، لكنه لم يقدم على أعمال هوجاء، تعكس فكراً إغائياً دموياً، بل بل تصرفه خلال الساعات 36 للماضية على نضع من يحتوى أعلى درجات التوتّر، ويذهب نحو منع الاستجابة لفتنة كانت ستحصر في بيت أنهكته الرعاتم التقليدية الغارقة في تحالقات محلية وإقليمية ودولية، لا تنتج إلا الويلات على أهلها... هل يعرف الجنبلاطيون أن زعيمهم، وأنشط ثوابهم، يعملون منذ شهرين، ومن دون توقف، فقط، لأجل إخراج المقرصن خليل الصحناوي من السجن، استجابة لنداء أهل ملهم القومية اللبنانية نبيل صحناي ونجّه أنطون!

لربما، أن الأوان، أن يستحي أحدهم، وأن يقرّ، لمرّة واحدة، بأن لكل حكاية نهاية. لكن تحويلها إلى احتفال ربيعي أو إلى مأساة رهن بمن يقرب من عمر التقاعد!

تقرير الطبيب الشرعي: الرصاصة سلّمت إلى «الجنائية»

إلى اليمين، وذكر شحورر في تقريره أنّه استخرج كشاف على جثمان محمد بوزياب في مستشفى الرسول الأعظم، بناءً على تكليف مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس، أنّ العيار الناري الذي تسبّب في وفاة مرافق الوزير السابق ونّام وهّاب، دخل من يسار الصدر (ومن مسافة غير قريبة لإغياب الوشم البارودي) واستقرّ في الخاصرة اليمنى. وأنّ الوفاة حصلت في تمام الساعة الحادية عشرة مساءً نتيجة التزيف السابق الذي نفذته أجهزة الشرطة على الرمي حصل بشكل مائل من اليسار لردّ التهمة عن «المعلومات».

إرسال قوة عسكرية لتنفيذ مذكرة إحصار بحق سياسي قال محامون فإن محامين كثيراً يؤكدون أن مذكرة الإحصار التي طلب المدعي العام التمييزي القاضي تخفيها بحق وهاب مخالفة للقانون. فاستدعاء الوزير السابق مبني على إخبار تقدم به محامون، ومذكرة الإحصار لا تصدر في حالات مماثلة إلا عن قاضي تحقيق. الجنون الذي سبق لا يبدو حدثاً طارئاً. بيان قوى الأمن الداخلي الذي روى ما جرى، تضمن جملة اعتراضية تلخّص عن مل اتخذ قرار تنفيذ قرار قضائي!